



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

المظاهر البديعية وأثرها الأسلوبي في التعبير القرآني

(القسم الأول)

رسالة تقدمت بها الطالبة

هدى صيهود زرزور العمري

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

أ.د. إياد عبد الودود عثمان الحمداني

2013م

1434هـ

الفصل الأول

أدلة النحو

المبحث الأول : السَّماع

عرّف أبو البركات الأنباري (ت577هـ) أصول النحو بأنّها : " أدلة النحو التي تفرعت منها فروعُهُ وفصولُهُ " (1) ، وعرّفها السيوطي (ت911هـ) بأنّها : " علمٌ يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلة ، وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل " (2) .

وذكر أبو البركات الأنباري أنّ فائدة هذه الأصول هي " التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل ، والارتفاع عن حضيض التقليد إلى الاطلاع على الدليل " (3) .

وقد اختلفَ في أدلة الصناعة فأقسامها عند ابن جني (ت392هـ) ثلاثة هي : السماع ، والقياس ، والإجماع (4) ، أمّا عند أبي البركات الأنباري فهي ثلاثة : النقل ، والقياس واستصحاب الحال (5) ، أمّا السيوطي فأدلة النحو عنده أربعة إذ جمع بين ما أورده ابن جني ، وما أورده أبو البركات الأنباري ، وهي : السماع ، والقياس ، والإجماع ، واستصحاب الحال (6) .

وزاد ابن السراج (ت316هـ) العلة على ما ذُكرت ، فعُدّت خمسة (7) ، أمّا الواسطي الضرير فأصول النحو عنده ثلاثة : سماع ، وقياس ، وعلّة ، وسأتناول هذه الأصول بشيء من التفصيل ، وهي على النحو الآتي :

(1) لمع الأدلة : 80 .

(2) الاقتراح : 21 .

(3) لمع الأدلة : 80 .

(4) ينظر : الخصائص : 117/1 .

(5) ينظر : لمع الأدلة : 81 .

(6) ينظر : الاقتراح : 21 .

(7) ينظر : الخصائص : 161/1 .

، والدليل عليه قوله : **چئو ئو ئو ئو** [الكهف : 33] ، ولو كان مثني
لقال : (آنتا) ، كما يقال : الرجلان قاما⁽¹⁾ .

ب – القراءات القرآنية : منهج الواسطي الضرير في الاستشهاد بالقراءات القرآنية :

مما لا شكّ فيه أنّ القراءات تعدّ مصدرًا من مصادر الشواهد النحوية ،
والاعتماد عليها في الاستشهاد من شأنه أن يُغني اللغة ، فهي تُعدّ معينًا لا ينضب
وزادًا لا ينفد⁽²⁾ ، فقد عُني الواسطي الضرير بهذا الجانب من السماع ، ووقف عليه
في كتابه ، فهو يُعنى بذكر القراءات المختلفة وتوجيهها ، فقد بلغ عدد القراءات التي
استشهد بها الواسطي الضرير إحدى عشرة قراءة ، فهذا العدد يتناسب مع حجم
الكتاب الذي اتّسم بصغر حجمه ، ومعظم القراءات التي أوردها كانت تدور حول
إثبات بعض الأحكام اللغوية والنحوية ، فمنهج قائم على ما يأتي :

1- عُني الواسطي الضرير بتوجيه بعض القراءات التي استشهد بها ، من ذلك
توجيهه القراءات في آيتين : **الأولى : چي پ بچ** [البقرة : 214] ، فالنصب
لا إشكال فيه ؛ لأنّ الفعل المضارع ينتصب بعد (حتى) يُنصبُ بإضمار
(أن) على معنى (إلى أن) ، أمّا إذا أُريد فيها حكاية الحال رُفِعَ الفعل
بعدها⁽³⁾ ، فقرأ نافع بالرفع ، وقرأ الباقر بالنصب⁽⁴⁾ ، وقد وجّه الواسطي
الضرير هذه القراءة قائلاً : " أمّا الرفع فهي حكاية حال ، كأنك تحكي
الساعة ما قاله الرسول ﷺ ، فإن قلت : كان سيرى أمس حتى أدخلها ،
ف (كان) ها هنا تحتل أن تكون تامة فيجوز الرفع والنصب في (أدخلها) ،

(1) ينظر : نفسه : 109 ، والإنصاف (المسألة 62) : 439/2 - 440 ، وخزانة الأدب :

. 62/1

(2) ينظر : الشواهد والاستشهاد : 225 .

(3) ينظر : الكتاب : 23/3 ، والمقتضب : 41/2 .

(4) ينظر : مشكل إعراب القرآن : 66 ، والنشر في القراءات العشر : 530/2 ، والإتحاف :

. 156

إليك ، جاز في (أحسن) الرفع والنصب والجزم ، فالرفع على القطع ،
والجزم عطف على موضع الفاء ، والنصب تشبيهاً بالجواب بالفاء ، ومثله
: **ج ج ي د ت ث ذ** **ر ر ث ك ك** **ك ك ك**
 ك ك [البقرة : 284] ، يجوز في الرفع والنصب والجزم ، والنصب
أضعفها ⁽¹⁾ ، إذ لا يجازي بها ، وإن كان معناها الجزاء من قبل أن ما بعد
حرف الشرط لا يكون موقتاً .

ثانياً – الحديث النبوي الشريف والأثر

الحديث هو " اسم من التحديث وهو الإخبار ، ثم سُمِّيَ به : قول أو فعل أو
تقرير نُسب إلى النبي (عليه الصلاة والسلام) " ⁽²⁾ ، أو هو ما كان من أقوال الرسول
ﷺ ، أو أفعاله ، أو أحواله من عبارات التي وقعت في زمنه ⁽³⁾ .
ويعدّ الحديث النبوي الشريف مصدراً مهماً من مصادر الاستشهاد في اللغة
والنحو بعد القرآن الكريم ، قال عبد الجبار النائلة : " هو منبع ثرّ ومصدر أصيل
من مصادر الشواهد النحوية ، تُعنى به اللغة العربية ، وتقيد منه ثروة تُضاف إلى
متنها ، وأساليب جديدة تدخل استعمالها " ⁽⁴⁾ ، وترى الدكتورة خديجة الحديثي : "
أنّ الحديث النبوي الشريف يأتي بعد كلام الله العزيز فصاحةً وبلاغةً ، وصحة عبارة
، وكان ينبغي أن يعدّ المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به
في علوم اللغة ، وفي الاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو والصرف " ⁽⁵⁾ ، إلا أنّه
أنّه لم يلقَ عناية كبيرة من جانب العلماء بالاحتجاج به كالاحتجاج بالقرآن الكريم
والشعر ، فكان مثار خلافٍ بين علماء اللغة والنحو ، ويمكننا أن نُقسّم النحاة من
حيث الاستشهاد بالحديث على ثلاث طوائف :

- (1) قراءة النصب (فيغفر) هي قراءة ابن عباس والأعرج وأبي حيوة ، ينظر : إعراب القراءات
الشواذ : 295/1 – 296 .
- (2) الكلبيات : 202/2 .
- (3) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : 14 .
- (4) الشواهد والاستشهاد في النحو : 297 .
- (5) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف : 14 .

أولاً : الشعر

كان الشعر المعين الذي لا ينضب في الاحتجاج عند النحاة واللغويين جميعهم في صياغة قواعدهم ووضع أصولهم ، فقد اهتموا به كثيراً ومنهم الواسطي الضرير ، فقد أولى للشاهد الشعري عناية متميزة ، وفيما يأتي بيان لأهم السمات التي اتسم بها منهج الواسطي الضرير في الشواهد الشعرية :

1- ينسب الشاهد الشعري إلى صاحبه حيناً وهو قليل ، ولا يفعل ذلك حيناً آخر وهو كثير ، فمثال الأول ما جاء في (باب حروف النسق) على أن بعض النحويين يُجَوِّزون في (الواو) الترتيب قائلاً : " ومن النحويين من يجوّز فيها الترتيب ، ويستدلّ بقول سيبويه⁽¹⁾ : مررتُ برجلٍ وحمارٍ ، إن شئت جعلته مروراً واحداً ، وإن شئت مررتُ بالرجل ثمّ الحمار بعده ، وأيضاً فإنّ الظاهر فيه أن يكون : مررت بالرجل أولاً ثمّ بالحمار اتّباعاً للفظ ، ويدلّ على ذلك ما روي أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمع قول الشاعر ، وهو سُحيم⁽²⁾ :

عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِذْ تَجَهَّزَتْ غَايِبًا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا

قال : لو بدأت بالإسلام أولاً لأجرتك ، فلو أنّها ترتب لاستوى عنده الأمران⁽³⁾ الأمران⁽³⁾ .

ومثال الثاني ما جاء في (باب كان وأخواتها) قوله⁽⁴⁾ : " ولا يخلو اسم كان وخبرها من أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفةً أو نكرةً ، فإن كانا معرفتين أو نكرتين كنتَ مخيراً أيهما شئت جعلته الاسم ، وجعلت الآخر الخبر تقول : كان زيدٌ أخاك ، وكان زيداً أخوك ... فأما أن يجعل الاسم نكرة ، والخبر معرفة فهذا عكس ما يجب ، ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، قال القطامي⁽⁵⁾ :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا

(1) ينظر : الكتاب : 437/1 - 438 .

(2) ديوانه : 16 .

(3) ينظر : شرح الواسطي : 118 .

(4) نفسه : 41 .

(5) ديوانه : 31 ، وينظر : شرح الواسطي : 41 ، وارتشاف الضرب : 1711/5 .

2- يستعمل الواسطي الضرير الشاهد الشعري للاستدلال به على الأحكام اللغوية والنحوية ، من ذلك استدلاله على أنّ (الكاف) تكون اسمًا ، إذ قال في (باب حروف الجرّ) : " ومنها الكاف ومعناها التشبيه وهي على ثلاثة أضرب : حرف لا غير وهي إذا وقعت صلة الذي ... واسم لا غير كقول الأعشى⁽¹⁾ :

أَتْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّغْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقُتْلُ

واستدلّ على مجيء (إنّ) بمعنى (نعم)⁽²⁾ بقول عبد الله بن قيس الرقيات⁽³⁾ :

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

3- إيراد أكثر من شاهد شعري على المسألة الواحدة ، من ذلك ما جاء في (باب حتى) على أنّ أحد أقسامها كونها حرفًا من حروف الابتداء⁽⁴⁾ ، كقول الفرزدق⁽⁵⁾ :

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعُ

وقول جرير⁽⁶⁾ :

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءَهَا بِدَجَلَةٍ حَتَّى مَاءِ دَجَلَةٍ أَشْكَلُ

4- يقف بالشاهد الشعري إلى جانب الشاهد القرآني في بعض الأحيان ؛ لتأييد الأحكام ، ومثال ذلك ما استشهد به في (باب الجرّ)⁽⁷⁾ على أنّ (الكاف) تكون اسمًا وحرّفًا ، وهو كقولك : زيدٌ كعمرو ، ويحتمل الأمرين ، وقد تكون زائدة كقول رؤبة⁽⁸⁾ :

(1) ديوانه : 134 .

(2) شرح الواسطي : 51 .

(3) ديوانه : 28 .

(4) ينظر : شرح الواسطي : 101 ، والكتاب : 18/3 ، والأصول في النحو : 424/1 .

(5) ديوانه : 72 .

(6) ديوانه : 344 .

(7) ينظر : شرح الواسطي : 93 ، ووصف المباني : 251 .

(8) ديوانه : 106 ، وصدرة : قُبَّ من التعداد حُقْبٌ فِي سَوْقٍ .

لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَفْقُ

معناه : فيها طول ، فالكاف زائدة ، ومثله قوله تعالى : **جذ ثجد** [الشورى :

[11] .

5-يعمد في كثير من الأحيان إلى ذكر عجز البيت أو صدره من ذلك ما جاء في (باب نِعَمَ وَبُسْ) قوله⁽¹⁾ : " وهما فعلان ماضيان دلّلاً على المدح والذمّ يدلّك على كونهما فعلين أنّ تأنيتهما كتأنيث الأفعال ، قال ذو الرّمة⁽²⁾ :

نِعْمَتْ زَوْرُقُ الْبَلَدِ "

6-يذكر أحياناً روايات الأبيات التي يستشهد بها ، ويوجهها توجيهاً إعرابياً فمن أمثلة ذلك استشهاده بقول أبي مروان النحوي⁽³⁾ :

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

يُروى برفع (النعل) ونصبها وجرها ، فمن رفعها احتمل الرفع من وجهين : أحدها : أن تجعل (حتى) حرفاً من حروف الابتداء ، ويرفع النعل بالابتداء ، ويكون (ألقاها) خبره ، والوجه الآخر : أن تكون على مذهب من قال : ضربتُ زيداً وعمرو كَلَمْتُهُ بالرفع ، فيكون قد عطفه على (ألقى الصحيفة) ... والنصب من وجهين أيضاً : أحدهما : أنه يعطفها على (الزاد) فيكون (ألقاها) توكيداً ، والآخر : أن يكون نصبها بفعل دلّ عليه (ألقاها) ... والجرّ من وجه واحد وهو على معنى (إلى) ، فيكون (ألقاها) تفسيراً أو توكيداً⁽⁴⁾ .

7-من الملاحظ على استشهد الواسطي الضير أنه كان يحتجّ بشواهد البصريين والكوفيين جميعاً ، وقد نسب بعضها إليهما ، كقوله : واستدلّ عيسى بن

(1) شرح الواسطي : 188 ، وينظر : أمالي الشجري : 388/2 - 400 ، والإنصاف : 104/1 - 106 مسألة (14) .

(2) أخلّ به ديوانه وهو في خزانة الأدب : 420/9 ، وتمامه : أو حرّة عيطلّ نّجاءً مُجفّرةً دعائم الزّور نِعْمَتْ زورُقُ البلد .

(3) ينظر : الكتاب : 97/1 ، وشرح التصريح : 141/2 ، وخزانة الأدب : 445/1 .

(4) شرح الواسطي : 100 - 101 .

عمر⁽¹⁾ (ت149هـ) ، وأنشد أبو علي الفارسي (ت377هـ)⁽²⁾ وفي بعض الأحيان ينسب الشاهد إلى المدرسة كقوله : واستدلّ البصريون⁽³⁾ ، وأنشد الكوفيون⁽⁴⁾ ، إلا أنه كان يُعنى كثيراً بشواهد البصريين .

8- يتخذ الشاهد الشعري دليلاً للردّ به على النحاة ، من ذلك ما جاء في (باب البديل) قوله : " البديل يجري مجرى التأكيد في التحقيق والتشديد ، ويجري مجرى الوصف في الإيضاح ، وعبرته أن تجيء بالأول وتقيم الثاني مقامه ، فيصحّ الكلام ، وهذا عند النحويين شرط في البديل ، وهذا غلطٌ ؛ لأنك تقول : الذي مررتُ به أبي محمد قائم ، فلو كان يصحّ بطرح الأول لم تصحّ هذه المسألة ... ويدلّ على ذلك قول الأعشى⁽⁵⁾ :

وكأنه لهق السّراة كأنه ما حاجبيّه مُعَيّنٌ بسوادٍ

فالهاء اسم (كأن) ، و(ما) زائدة ، و(حاجبيه) بدل من الهاء بدل البعض ، و(مُعَيّن) خبر (كأن) ، فقوله : (مُعَيّن) يدلّك على أنّ الأول ليس في نية الطرح ، إذ لو كان كذلك لقال : معينان ؛ لكونه خبراً عن الحاجبين ، فهما مثنيان ، وخبرهما مثني مثلهما⁽⁶⁾ .

9- وقد يأتي بالشاهد الشعري ويذكر أنه ضرورة ، من ذلك ما جاء في حديثه عن (عسى) حيث قال : " لا بدّ في (عسى) من إدخال أن في خبرها ؛ ليدلّ على الاستقبال ؛ لأنّ (أن) تنقل الفعل إلى الاستقبال ... ولا يجوز حذفها إلاّ في الشعر ، قال هدبة بن الخشرم⁽⁷⁾ :

عسى الهمُّ الذي أمسيْتُ فيه يكونُ وراءَهُ فرَجٌ قريبٌ

(1) نفسه : 197 .

(2) نفسه : 89 .

(3) شرح الواسطي : 79 ، 261 .

(4) نفسه : 178 - 274 .

(5) أخلّ به ديوانه وهو في خزانة الأدب : 196 - 197 .

(6) شرح الواسطي : 111 ، وينظر : الكتاب : 161/1 .

(7) ديوانه : 30 .

معناه : أن يكون ، فحذف (أن) مِنْ (يكون) للضرورة⁽¹⁾ .

10- لم أرَ الواسطي الضرير يستشهد بشعر المولدين .

ثانياً : أقوال العرب وأمثالهم

احتجّ الواسطي الضرير بالأمثال وأقوال العرب ، فقد بلغ عدد الأمثال التي احتجّ بها مثلين ، في حين كان عدد الأمثال عند شراح اللمع الآخرين على النحو الآتي⁽²⁾ : عند ابن برهان العكبري (ت456هـ) (ثمانية) أمثال ، وأبي البقاء العكبري (ت616هـ) (سبعة) أمثال ، وابن الخباز (ت639هـ) (ستة) أمثال ، والثمانيني (ت442هـ) (خمسة) أمثال ، وجامع العلوم الباقولي (ت543هـ) (خمسة) أمثال ، وابن الدهان النحوي (ت569هـ) (خمسة) أمثال ، والعلوي الكوفي (ت539هـ) (أربعة) أمثال .

أمّا المنهج الذي اتّبعه الواسطي الضرير في الشاهد النثري فيمكن توضيحه من خلال ما يأتي :

1- لم ينسب الواسطي الضرير المثل أو القول إلى صاحبه ، بل كان يقدمه بعبارات نحو : (ألا تراهم قالوا) ، و (قال بعض العرب) ، و (قد حكى من العرب) ، و (قولهم) ، و (كقولهم) ، و (من العرب من يقول) .

2- اتّخذ الواسطي الضرير كلام العرب من أمثال وأقوال للاستدلال بها في المسائل النحوية وإثبات أحكامها ، من ذلك استشهاده بالمثل : (عسى الغويرُ أبؤساً)⁽³⁾ ، على أنّه لا يجوز التصريح بالمصدر بعد (عسى) ؛ لأنّه لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل ، وقد ذكر المصدر في هذا المثل⁽⁴⁾ .

3- يورد الواسطي الضرير في بعض الأحيان أقوال العرب للردّ بها على أحد النحاة ، من ذلك قول العرب : (دققته دقّاً نِعماً)⁽⁵⁾ الذي احتجّ به الواسطي

(1) شرح الواسطي : 191 ، وينظر : الكامل : 254/1 .

(2) ينظر : شروح اللمع موازنة (أطروحة) : 118 ، وتوجيه اللمع (رسالة) : 77 .

(3) جمهرة الأمثال : 45/2 ، ومجمع الأمثال : 424/2 .

(4) ينظر : شرح الواسطي : 191 .

(5) الفاخر : 51 .

في الردّ على الأخفش (ت215هـ) الذي ذهب إلى أنّ (ما) التعجبية في جملة (ما أحسن زيدًا!) بمعنى الذي ، وأحسن صلتها ، والضمير الذي في (أحسن) راجع إلى الذي ، والخبر محذوف ؛ لأنّه قال : لم نَر (ما) في الخبر إلا موصوفة أو موصولة ، فقد ردّ الواسطي عليه قائلاً : " فأما قول الأخفش : إنّ (ما) بمعنى الذي ، فلا يصلح لأنّ الخبر محذوف ، ولم يظهر هذا الخبر في قرآن ولا شعر ، ولو كان كما ذكر لظهر في بعض المواضع ... وأما قوله : لم نَر (ما) إذا كانت خبراً إلا موصولة أو موصوفة ، فقد حكى سيبويه عن العرب : (دَقَّقْتُه دَقًّا نِعْمًا) أي : نِعْم الدقّ وقد جاءت (ما) هنا غير موصوفة ولا موصولة " (1) .

4- يشير إلى ما هو شاذ من أقوال العرب في بعض الأحيان ، من ذلك قولهم : (مَنَاطُ الثُّرَيَا) ، و (مَقْعَدُ الْقَابِلَةِ) ، و (مَعْقَدُ الْإِزَارِ) ، و (مَرْجَرُ الْكَلْبِ) التي احتجّ بها على أنّ الفعل يعمل في المبهم من ظروف المكان مثل : (قَمْتُ خَلْفَكَ) ولا يعمل في المختص منها ، فلا تقول : (قَمْتُ الدار) ، فأما قولهم : (مناط الثريا) ، والأقوال الأخرى فهذا شاذّ (2) .

نخلص مما تقدّم عرضه من الأمثلة إلى أنّ الواسطي الضرير قد استعان بالشعر كثيرًا في مسائله اللغوية والنحوية ، وأنّه استشهد بشعر الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين ، واتّضح مما مرّ ذكره من شواهد السماع أنّ الواسطي يعطي السماع أهمية كبيرة وواضحة ، فقد استشهد بالقرآن الكريم ، والقراءات القرآنية ، والحديث النبوي الشريف ، والأثر والأمثال ، وكلام العرب منظومه ومنثوره .

(1) شرح الواسطي : 178 - 179 ، وينظر : شروح اللمع موازنة : 124 .

(2) ينظر : شرح الواسطي : 66 .

المبحث الثاني القياس

أولاً – الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس

استعمل الواسطي ألفاظاً للتعبير عن القياس ، فضلاً عن لفظة القياس ، وهي : (الأجود) ، و(الأحسن) ، و(الأصل) ، و(الأكثر) ، و(الأولى) .
أمّا (الأجود) فقد وردت في شرح الواسطي في عدّة مواضع ، فمثاله ما ذكره الواسطي في (ظن وأخواتها) في أنّ الأجود إلغاء هذه الأفعال إذا تأخرت عن المفعولين ، إذ قال : " هذه الأفعال إذا تقدّمت على المفعولين عمّلت لا غير ؛ لأنّها قد وقعت في أقوى مراتبها ... وإن تأخرت جاز الإعمال والإلغاء ، والإلغاء أجود لبُعدها " (1) .

أمّا (الأحسن) فقد استعمله عند حديثه عن الفاعل بقوله : " والعامل في الفاعل الفعل ، فإن كان الفاعل مؤنثاً وكان حقيقياً ، ويُراد بالحقيقي : ذو الفَرْج كناقية وامرأة ، فهذا لا بدّ من ذكر علامة التأنيث ... وغير الحقيقي كخلة ودار ، فأنت بالخيار في إلحاق علامة التأنيث وتركها ، إن شئت ألحقها وهو أحسن ، وإن شئت حذفها وتأولت تذكير المؤنث فتكون الدار هي المنزل " (2) .

وأمّا (الأصل) فمن ذلك ما ذكره في (باب الشرط وجوابه) قوله : " الشرط وجوابه على أربعة أضرب : مستقبلين : إنّ تکرمني أكرمك وهذا هو الأصل ؛ لأنك تعدّه بإيقاع الفعل تُجيزُهُ عليه وهذا مستقبلٌ ... " (3) .

(1) شرح الواسطي : 62 ، وينظر : شرح اللمع لابن برهان : 107/1 ، وتوجيه اللمع : 183 ، وتوجيه اللمع (رسالة) : 83 .

(2) شرح الواسطي : 36 .

(3) نفسه : 176 .

أما (الأكثر) فقد كثر وروده في شرح الواسطي ، من ذلك ما ذكره في (باب الألفات) عند حديثه عن ألف (أيمن) ، إذ قال : " فأما (أيمن) فقد كسر ألفها قوم من العرب ، والأكثر الفتح " (1) .

أما (الأولى) فمثاله ما ذكره في (باب جمع التأنيث) ، إذ قال : " تقول في جمع مسلمة : مُسلمات وكان الأصل : مسلمتات ، فحذفت التاء الأولى وكانت أولى بالحذف ؛ لأنّ الثانية تدلّ على الجمع والتأنيث " (2) .

ثانياً – مراتب القياس :

لم يذكر الواسطي الضرير من مراتب القياس إلا القياس الشاذ في شرحه ، وسأوضح ذلك فيما يأتي :

القياس الشاذ

الشذوذ في اللغة : حدّه الجوهري (ت398هـ) بقوله : " شذّ عنه ويشذّ ويشذّ شذوذاً : انفرد عن الجمهور ، فهو شاذ " (3) .

أما في الاصطلاح فهو " ما فارق عليه بقية بابه ، وانفرد عن ذلك إلى غيره " (4) ، فهو مقابل المطرد (5) .

وقد تابع الواسطي الضرير البصريين في عدم القياس على الشاذ ، فمن أمثلة ذلك ما جاء في (باب التصغير) قوله : " وقد شذّ شيء من التصغير لا يُقاس عليه ، قالوا : عَشِيَّةٌ عَشِيَّةٌ ، فزادوا شيئاً لم تكن في الكلمة ، وقالوا في مغرب الشمس : مُعْغِرِبَان ، فزادوا ألفاً ونوناً ، والقياس : مُعْغِرِب ، وفي تصغير إنسان : أُنْيَسِيَان ، فزادوا ياءً والأصل : أُنْيَسَان ، وقالوا في الأصيل : أُصَيْلَال ، ففي هذا شذوذ من ثلاثة أوجه : الأول : أنّ الأصيل واحد ولا يجوز جمعه ، الثاني : أنّه كان يجب أن

(1) شرح الواسطي : 261 ، وينظر : الجنى الداني : 538 .

(2) شرح الواسطي : 25 .

(3) تاج اللغة وصحاح العربية (شذذ) .

(4) الخصائص : 97/1 ، وينظر : شروح اللمع موازنة : 134 .

(5) الشاهد وأصول النحو : 236 .

يُجمع بالألف والتاء ؛ لأنه ما لا يعقل ، الثالث : أنه كان أُصِيلان بالنون ، فأبدلوا من النون لامًا ... " (1) .

ثالثاً : أحكام أخرى تتعلق بالقياس :

1- مفاضلة بين الأقيسة :

الواسطي الضرير يفاضل بين قياسين ، فيرجح أحدهما على الآخر ، فمن أمثلة ذلك ما جاء في حديثه عن (ما) إذا كانت حرفاً ، إذ قال : " تكون نافية ... وقد اختلف العرب فيها فأهل الحجاز يُعملونها عمل ليس إذا تقدّم الاسم وتأخر الخبر ، ولم تدخل إلاّ بينهما ... وبنو تميم يرفعون ما بعدها بالابتداء والخبر كهل ولولا ، وهي أقيس اللغتين " (2) .

2- القياس على الكثير :

بخلاف ما سبق كان الواسطي " يجيز القياس على الكثير أحياناً ، إذ منع القياس على (فَعَّال) في النسب على الرغم من كثرته ، إذ قال : " فإن نسبت إلى بائع الخبز ، وبائع البرّ وما أشبه ذلك صُغت اسماً على (فَعَّال) فقلت : (حَبَّاز) ، و(بَرَّاز) وهو كثير ، ومع كثرته ليس بقياس ؛ لأنك لا تقول في بائع الدقيق : دَقَّاق ، وإنّما تقول : دقيقيّ على القياس " (3) . ، فهو يوافق سيبويه في هذه المسألة (4) ، ويخالف المبرّد الذي جَوَز القياس عليه (5) .

وقال الواسطي أيضاً في (باب النسب) : " وقالوا : شام ، وتهام ، ويمان ، والأصل : شاميّ ، وتهاميّ ، ويمانيّ ، فحذفوا إحدى الياءين وأبدلوا منها الفاء ، وربّما جمعوا بين الألف وبين يائي النسب ، فقالوا : يمانيّ ، وتهاميّ ، وهو ضعيف وكلّ هذا مع كثرته ليس بقياس ، وإنّما يُتبع فيه السماع " (6) ، إلاّ أنّ هذه المسألة

(1) شرح الواسطي : 259 .

(2) نفسه : 45 - 46 .

(3) نفسه : 249 .

(4) ينظر : الكتاب : 382/3 ، وشرح اللمع موازنة : 142 .

(5) ينظر : المقتضب : 161/3 ، وشرح اللمع موازنة : 142 .

(6) شرح الواسطي : 250 .

فيها خلاف بين العلماء في حذف إحدى الياءين ، وتعويض الألف منها ، إذ ذهب المبرد (ت285هـ) إلى " أن الألف في (تهام) غير الألف في (تهامة) حيث إنهم حذفوا إحدى الياءين ، فعوضوا منها ألفاً" (1) ، وهذا ما قاله سيبويه نقلاً عن الخليل (2) .

3- ما لا يعضده السماع لا يقاس عليه :

من المعلوم أن السماع هو الأصل في اللغة ، ودونت بموجبه اللغة العربية وعليه يقاس المسموع الفصيح الشائع من كلام أهل اللغة لا الشاذ الضعيف ، فالقواعد يعضدها السماع ، والمسموع تُصَفِّيهِ القواعد ، فإذا جاء نحوي بحُكْمٍ لا يعضده السماع رُدَّ عليه حكمه ، وقيل له : لم يسمع عن العرب ما تدعيه ، وهذا حال الواسطي الضرير ، فقد جعل عدم السماع حجةً في الردِّ على الأخفش في ما ذهب إليه من أن (زيد) في جملة (خلفك زيد) مرفوع بالظرف ، إذ قال : " فإن قلت : (خلفك زيد) أو (في الدار زيد) رفعت زيدا عند سيبويه (3) بالابتداء ، وجعلت الظرف قبله خبراً عنه ، وقال الأخفش (4) : (زيد) يرتفع بالظرف تقديره : (خلفك زيد) فالرافع لـ (زيد) (خلفك) وهذا غير صحيح ؛ لأنه لو كان هكذا لقلت : (إنّ خلفك زيد) فرفعت (زيداً) ، قال الأخفش : قد اجتمع عاملان : إنّ والظرف ، فأعملت (إنّ) دون الظرف ، قيل له : هذا خطأ ؛ لأنه لو كان هكذا لسمع أعمال الظرف في بعض الأقوال ، فلما لم يُسمع هذا عَلِمَ أنّ الظرف لا يَرَفَعُ شيئاً" (5) .

المبحث الثالث

- (1) ينظر : المقتضب : 145/3 ، وشروح اللمع موازنة : 142 .
- (2) ينظر : الكتاب : 338/3 .
- (3) ينظر : نفسه : 406/1 .
- (4) ينظر : الإنصاف : 51/1 مسألة (6) ، والارتشاف : 1121/3 .
- (5) شرح الواسطي : 30 ، وينظر : شرح الكافية : 224/1 ، والإنصاف مسألة (6) : 51/1 ، وشرح الجمل : 158/1 - 159 ، وارتشاف الصّرب : 1121/3 ، وشروح اللمع موازنة :

ABSTRACT

The study examined the linguistic and grammatical detective in sharah Al – lumai wasita (d.before 469) .

This study is divided into three chapters precede all that introduction and followed by a conclusion highlights of our findings and proven sources and references the introduction deals with the importance of the study of Arabic language and advantages enjoyed by the Arabic language , which makes it one of the most important language in the world and the divisions of the thesis .

The first chapter deals with : wasti dealt with the biography of the onareer and section (II) wasti approach guarantees the duareer its linguistic and grammatical and his approach to utilize them .

The first chapter was titled the term of the language and grammar , and assets as at wasti al – darer and was on six sections : (I) the term of language and grammar in sharh al – lumai and (II) : hearing and (III) : Measurement and (IV) : consensus and (V) accompany the case , and (vi) problem .

The second chapter was titled acoustic and morphological detective was on five part , first : Tilt and (ii) the balance of the morphological and (III) : percentages and (quarter)

miniaturization and (V) : The position of the wasti al – darer some matters of dispute morphological .

The third chapter was entitled detective grammatical explains the al – lumai has six parts (first) : introductions grammatical and (II) : composite nominal and actual and (III) mounco bac and (IV) : prepositims and (V) : disciples and (VI) : methods this was a chapter of the largest chapters due to the size of large grammatical rule as it takes the largest space in the thesis .

The end with several conclusions erached by the research , including that wasti al – darer adopted dramatically hearing to discuss and clarify the accountability of linguistic and grammatical is also citing talk of prophetic sharif saying .